

مقررات الدراسات العربية في تعليمنا الجامعي بالمغرب دراسة في ضوء أزمة التخصص

مصطفى العادل

باحث في اللسانيات العامة

كلية الآداب-جامعة محمد الأول-وجدة (المغرب)

مقدمة

تعدّ اللغة من الركائز التي تقوم عليها الحضارات، وقد اهتمت مختلف الأمم بتدريس اللغة، والتخطيط لطرقها ووسائلها ومقرراتها، والتأمل فيها، وسعت إلى الرفع من شأنها. بل إن معظم الأمم والحضارات استطاعت تحقيق نجاحاتها من خلال إحياء لغاتها ومفاهيمها القديمة.

ومقررات تدريس اللغة العربية في تعليمنا الجامعي بالمغرب تحتاج إلى جهود كبيرة لمواجهة أبرز التحديات التي تقف أمامها وتعيق تقدمها ونجاحها، ولعل التخصص الضيق من أبرز هذه التحديات؛ حيث تفرعت المعارف، وحدث انشطار كبير في مختلف العلوم، مما أفقد الإنسان المعاصر القدرة على مواجهة مختلف المشاكل والأشكالات التي يواجهها في حياته، والتي تحتاج إلى نظرة شمولية ورؤية متكاملة لاستيعابها ثم لتجاوزها.

لقد تأثرت مقررات تدريس اللسان العربي بأزمة التخصص، وما عرفته الحياة العلمية والفكرية المعاصرة من تفكك للعلوم والمعارف، سواء من حيث علاقة علم اللسان العربي بباقي العلوم، أو العلاقة بين المستويات اللسانية وفروع علم اللسان فيما بينها. مما أسهم في صناعة طالب علم لا يستطيع أن يلم بقضايا اللسان واللغة مهما كان متخصصا فيهما، بل صار الطالب في علم من علوم اللسان يجهل ما يتعلق بباقي العلوم الأخرى، فكيف يعي ما يرتبط باللسان واللغة من معارف أخرى؛ تتداخل بشكل أو بآخر مع اللغة؟

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في آثار التخصص الذي وسمت به المقررات الدراسية على تعليمنا الجامعي بالمغرب، وتتعلق الدراسة من معطيات واقعية وميدانية تبرز في مجملها وضع اللسان العربي بين الطلبة المنتميين لمسلك الدراسات العربية، وأثر التخصص في تكوينهم الضعيف بشأن اللسان العربي وعلومه.

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نذكر منها: ما طبيعة المقررات الدراسية المقدمة لطلبة الدراسات العربية في الجامعة المغربية؟ ما هو الوضع العلمي والتكويني لطلبة العربية نتيجة تلك المقررات؟

هل للتخصص الضيق دور في ذلك الوضع؟ ثم هل من آفاق جديدة لبناء مقررات دراسية على أساس التكامل بين العلوم اللغوية؟

وقد ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ حيث خصصنا المبحث الأول لعرض توصيفي لمقررات الدراسات العربية بالجامعة المغربية، ثم أشرنا في المبحث الثاني إلى أثر التخصص الضيق في تعليمنا في تكوين الطلبة المنتمين للدراسات العربية. ثم ختمنا البحث ببعض الخلاصات والنتائج المتوصل إليها، إضافة إلى بعض التوصيات والآفاق الممكنة لتجاوز هذا التحدي وهذا الإشكال الذي لازم مقررات الدراسات العربية في تعليمنا الجامعي المغربي إلى اليوم.

المبحث الأول: مقررات العربية بالجامعة المغربية؛ عرض وصفي.

نرم من خلال هذا المبحث تقديم عرض وصفي لمقررات الدراسات العربية في الجامعة المغربية، تمهيدا للحديث عن إشكال نراه من الإشكالات، بل من التحديات الكبرى أمام جدوى تدريس العربية في الجامعة، وهو التحدي الذي سميناه بأزمة التخصص؛ ونقصد به التخصص الضيق الذي يجعل الطالب ينظر إلى المعارف اللغوية على أنها جزر منفصلة ومنعزلة يستغنى ببعضها عن البعض الآخر، وقد أشرنا في هذا المبحث إلى وضع الدراسات العربية في الجامعة المغربية من خلال دراسة نظرية وصفية ركزنا فيها على أهم المواد التي يتلقاها الطالب، ثم أشرنا إلى بعض خصائصها وبعض الإشكالات التي لازمتها

1- مقررات الدراسات العربية في الجامعة المغربية

تتضمن شعبة الدراسات العربية وفق النظام الحالي بالجامعة المغربية ستة فصول توزع على ثلاث سنوات، يتلقى الطالب في السنتين الأولى والثانية تكوينا في أهم المداخل الخاصة بمكونات اللغة العربية، ليكون مؤهلا عند إتمام الفصل الرابع لاختيار مسار التخصص الذي يتخرج منه؛ حيث يختار إما تخصص الأدب أو اللسانيات. أما السنة الثالثة فإنه يتلقى تكوينا في التخصص الذي اختاره، فيتعمق في بعض القضايا والمناهج والنظريات الأدبية عند اختياره للأدب، واللسانية عند اختياره للسانيات، ثم يقدم في النهاية مشروعا مؤطرا من طرف أحد أساتذة التخصص، يكون الهدف منه تكوين الطالب وتأهيله إلى مستوى كتابة الأبحاث العلمية وامتلاك منهجيات وطرق الكتابة والبحث، ولا يتم التركيز في هذه المرحلة على البحث من ناحية المضمون والمادة، بقدر ما يتم التركيز على المنهجية والطرق العلمية في كتابة الأبحاث.

وبالنظر إلى مقررات الدراسات العربية بالجامعة المغربية، نلاحظ بعض الاختلاف من جامعة إلى أخرى، خاصة في السنة الثالثة، حيث نجد تميز بعض الجامعات باعتمادها مقررات لا توجد في الجامعات الأخرى، أو بإضافة تعديلات لبعض المواد، إما بتوسيعها أو تقييدها والاكتفاء بجزء أو قضية منها. من ذلك مادة السوسيولسانيات في الفصل الخامس تخصص لسانيات بجامعة ابن زهر بأكادير تقابلها لسانيات نفسية واجتماعية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، ثم وحدة العملية المكانية ووحدة فلسفة اللغة في الجامعة الأولى

لا توجد في باقي الجامعات، بينما اختارت جامعة مكناس استعمال النماذج والنصوص (نصوص نحوية- نصوص صرفية- نماذج تركيبية- نماذج تداولية- نماذج دلالية) تقابلها في جامعة ابن زهر وحدات (الصرافة- الصوارة- تداولية- قضايا دلالية).

وفي السنة الثالثة كذلك في تخصص الأدب، يلحظ الباحث هذا الاختلاف الكبير في المقررات بين الجامعتين؛ حيث نجد في جامعة ابن زهر وحدات خاصة بها من ذلك مادة المصطلحية، ولغات شرقية، والدراسات الثقافية والبلاغة والأسلوبية، بينما تميزت جامعة مكناس بدورها بوحدات خاصة بها منها الشعرية العربية ومناهج تحقيق التراث اللغوي والأدبي ونصوص شعرية وسردية مغربية وتحليل الخطاب الأدبي وشعر مغربي معاصر وغيرها.

2- مقررات الدراسات العربية بالجامعة المغربية؛ خصائص وإشكالات

يستفاد من خلال المحور السابق أن مقررات الدراسات العربية بالجامعات المغربية تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات منها:

- تركز المقررات في السنتين الأولى والثانية على تكوين الطالب في بعض المداخل العامة في النحو والأدب واللغة.
 - لا يوجد اختلاف كبير في المقررات العربية في السنتين الأولى والثانية في الجامعة المغربية، بينما تختلف في السنة الثالثة إلى حد كبير من جامعة لأخرى.
 - تستفرد كل جامعة بمقررات خاصة لا نجدها في غيرها من الجامعات المغربية، كما تختلف المقررات من جامعة إلى أخرى من حيث شموليتها أو القضايا التي تركز عليها كل واحدة.
 - تحافظ بعض الجامعات على عنوان الوحدة بشكل عام (النحو- التركيب- الصرف- النقد) بينما تشير جامعات أخرى إلى قضايا أو نماذج أو نصوص من هذه الوحدات (قضايا تركيبية- نصوص صرفية- نماذج دلالية- مناهج نقدية).
 - تتأثر مقررات الدراسات العربية بتوجه الأساتذة؛ حيث تركز بعض الجامعات منها جامعة محمد الخامس والحسن الثاني بالرباط والبيضاء على القضايا اللسانية الحديثة، بينما بقيت جامعات أخرى محافظة على علوم اللغة وقضايا التراث العربي.
 - تؤثر اهتمامات الجامعة وتوجهاتها على مقررات الدراسات العربية، من ذلك اهتمام جامعة مكناس بالأدب المغربي وأجناسه المختلفة عكس ما هو موجود في باقي الجامعات...
- وإلى جانب هذه السمات والخصائص التي طبعت مقررات الدراسات العربية بالجامعات المغربية استنادا إلى هذا العرض النظري الوصفي، توجد إشكالات نجمت عن هذا الاختلاف، ولها آثار سلبية في تكوين الطالب في شعبة اللغة العربية، ومنها:

- الاجتهاد الفردي في صناعة المقرر، فالأستاذ هو الذي يقرر القضايا والمحاور التي سيدرسها في الوحدة التي أسندت إليه، ومن تم فوحدة مدخل إلى اللسانيات قد تدرس فيها النظريات اللسانية الكبرى وتاريخ اللسانيات وقضاياها الحديثة، كما قد تدرس فيها علوم اللغة وقضايا من التراث اللغوي العربي، حسب فهم الأستاذ لمعنى اللسانيات، وحسب قناعاته وتصورات.

- غياب تشخيص دقيق لمستوى الطالب الجديد في الدراسات العربية؛ حيث غالبا ما يتم التعامل معه على أساس أنه طالب متمكن من قضايا اللغة العربية، بينما قد لا يمتلك الطالب أساسيات علوم اللغة، ومن تم لا بد من اختبار أولي للطالب الذي يرغب في ولوج المسلك.

- غياب تصور واضح لوحدة المقرر، ومن ذلك ضرورة اتباع منهج دقيق في تدريس الوحدات، فالنحو يدرس في الفصول الأربعة أو الخمسة على سبيل المثال، وهو ما يدعو إلى اتباع منهجية دقيقة في التدريس، كالانطلاق مثلا من نشأة النحو والتاريخ والدوافع فالمدارس النحوية والخلاف النحوي فالقواعد الأساس فالتبويب النحوي وعلاقة النحو بباقي العلوم والمعارف اللغوية وغير اللغوية، وبهذا يمكن للطالب أن يستوعب النحو العربي باعتباره علما له سياق وتاريخ وله علاقات تفاعل وتداخل مع باقي العلوم، ومن العجب أن الطالب يتخرج من الجامعة في شعبة اللغة العربية وليس معه من النحو إلا أربع قضايا درسها في وحدة النحو في الفصول الأربعة وهي مهددة بالنسيان، فإذا سألته ماذا درست في النحو، يجيب: أقسام الكلمة، الجمل التي لها محل والتي ليس لها محل، الجر بالحرف والجر بالإضافة، أخوات كان وإن، ولا يستوعب الطالب قضية حتى تذهب عنه الأولى، فإذا تذكرها جميعها جهل معناها وعلاقتها بالنحو وموقعها من الخريطة العامة.

- غياب الاجتهاد والتجديد في مقررات الدراسات العربية وفي مناهج تدريسها، وأمام هذا الواقع لا نستغرب عندما نجد أستاذا يدرس قضية مبتذلة وممسوخة لأربعين عاما، ولا يكلف نفسه حتى تغيير الشواهد والمقدمات التي يعتمدها ويستهل بها محاضراته.

هذه بعض الإشكالات التي لازمت مقررات الدراسات العربية بالجامعة المغربية، وهي جزء يسير من واقع كله إشكالات، وكلما وسعت دائرة الدراسة والمقارنة ازدادت هذه الإشكالات، ولو قارنا بين المقررات في المغرب والجزائر مثلا لوجدنا أضعاف هذه الإشكالات والتحديات.

المبحث الثاني: أزمة التخصص في مقررات الدراسات العربية في الجامعة وأثرها على الطالب

نسعى في هذا المبحث إلى إبراز أثر التخصص الضيق في تكوين الطالب، انطلاقا من علاقة التخصص بمقررات الدراسات العربية بالجامعة المغربية، وقد انطلقنا من شق نظري بينا فيه تصورنا لأزمة التخصص الضيق ونشأته وأهم خلفياته، ثم بينا تجلياته في مقررات الدراسات العربية وأثره على الطالب.

1- أزمة التخصص الضيق؛ المعنى، النشأة، الخلفيات

يعتبر التخصص من التحديات التي تواجه اللسان العربي في عالمنا المعاصر، إذ ما تزال قضية التكامل المعرفي في بدايتها، ولم تحظ بعد بالدراسة المنهجية العميقة، بالرغم من أهميتها في تجاوز الوضع الذي يعيشه الطالب عامة، والطالب في شعبة الدراسات العربية بشكل خاص، وبالرغم من كون قضية التكامل بين العلوم والمعارف؛ الخاصة المميزة للمحطات الكبرى من تاريخ العلم في التراث الإسلامي من جهة أخرى. فقد أسهمت خلفيات فلسفية ومنطلقات فكرية وحضارية ومعرفية في ظهور أزمة التخصص وانتشارها، حيث تفرعت المعارف، وحدث انشطار كبير في مختلف العلوم والتخصصات.

لقد تأثر تدريس اللسان العربي اليوم وتعليمه وتعلمه بأزمة التخصص، وما عرفته الحياة العلمية والفكرية المعاصرة من تدكك وتفكك للعلوم والمعارف، سواء من حيث علاقة علم اللسان العربي بباقي العلوم، أو العلاقة بين المستويات اللسانية وفروع علم اللسان فيما بينها. مما أسهم في صناعة طالب علم لا يستطيع أن يلم بقضايا اللسان واللغة مهما كان متخصصا فيهما، بل صار الطالب في علم من علوم اللسان يجهل ما يتعلق بباقي العلوم الأخرى، فكيف يعي ما يرتبط باللسان واللغة من معارف أخرى؛ تتداخل بشكل أو بآخر مع اللغة.

ونقصد بأزمة التخصص الضيق ذلك التخصص العميق الذي يجعل الطالب أو الباحث في قضية لغوية فرعية يعتقد أن تلك القضية لا علاقة لها بباقي القضايا، وأنه يمكن الإلمام بها وإدراك حقائقها دون جعلها في اتصال وتفاعل مع غيرها من القضايا اللغوية، والتخصص الضيق هنا ضد التكامل والتداخل بين المعارف، ومع ذلك ينبغي التمييز بينه وبين التخصص المثمر؛ حيث يحيط الباحث بعلوم اللغة في مجموعها ثم يتخصص في فرع معين ويتعمق فيه دون أن يعني ذلك إمكانية الاكتفاء به دون غيره.

ونجد هذا التصور عند كثير من الباحثين، فالتخصص في نظر همام ليس شيئا واحدا، وربما ينبغي التمييز بين التخصص السلبي الذي يفقد السمة الإبداعية للعلوم والتخصص المثمر الذي يكون مدخلا للتداخل المثمر؛ وهو الذي يبتدئ بإحكام تخصص معين، ثم الإبحار خارجه للإبداع والابتكار، خاصة وأن الدراسات العلمية في مجال تاريخ العلوم وفلسفتها قد أثبتت أن الابتكارات العلمية الهامة هي حصيلة مجهود باحثين وعلماء يعملون خارج تخصصاتهم¹، وهذا التخصص المثمر -حسب همام- هو الذي من شأنه أن يسهم في التداخل باعتباره آلية فعالة لتعميق البحث الداخلي ومجالا للتنسيق والتداخل وإغناء البحث وتحقيق الإبداع.

¹ همام، محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، مركز نماء للبحوث والدراسات، دراسات فكرية (9)، بيروت-لبنان، ط1، 2017م، ص 99

والواضح أن التخصص الضيق قد بدأ مع الحداثة الغربية²؛ التي سعت إلى فصل المتصل تحقيقاً لمشروع فصل الدين عن الحياة وفصل الأخلاق عن العلم³؛ حيث خرجت العلوم والمعارف عن طريقها الصحيح بعدما تشكلت قديماً داخل إطار متداخل، لذا وجب بالضرورة أن يبرز مبحث التداخل في عصرنا الحديث، ويكون عاملاً مسهماً في بناء نقد شامل للحداثة الغربية خاصة بعد انغلاق الآفاق، ويسهم "في إزالة الحدود التي اصطنتها الاستمولوجية الغربية السائدة بين مسالك المعرفة المختلفة"⁴، كما أنه سيكون وسيلة للخروج من ضيق أحادية العلم، ولتحقيق إنسانيته كي تعود العلاقة السليمة بين العلم والإنسان إلى أصلها الطبيعي بعدما أصبح العلم هو الذي يوظف الإنسان وليس العكس.

لقد أورد همام مختلف الآراء في سبب نشأة التخصص، وهي آراء تختلف فيما بينها، منها من يرى أن التخصص ضرورة حتمية لطبيعة المعرفة والعلم، واستجابة للتطورات السريعة والدقيقة التي يشهدها العالم الحديث، ومنها من يرى أنها نتيجة لخلفيات دينية، منها ما هو مرتبط بألواح موسى؛ حيث كان معه بروتوكول سري لاهوتي يقسم الفكر الإنساني إلى علوم متخصصة وأكاديمية، ومنها أساطير تدعي استعادة الإنسان من مخلوقات مجهولة مما مكنه من بناء معارف جديدة، ثم يستعرض همام الأسباب فيناقشها ثم يستبدها، ليقف في النهاية على أن التخصص انتشر لأسباب إدارية ومادية غير علمية أحياناً، وسياسية أحياناً أخرى، تجعل الباحثين منعزلين في إطار تخصصاتهم الضيقة في معزل عن العلم في تداخلاته وكيته.

ومهما يكن التخصص فإنه صار اليوم في أوساطنا الجامعية أزمة أثرت سلباً في تكوين الطالب، خاصة وأن العلوم الحديثة حدث فيها انشطار كبير لدرجة صار التخصص في إحدى مستويات اللغة من معايير الانتساب إلى علم اللغة الحديث، ولتجاوز هذا الوضع لا بد من إبراز معايير هذا التخصص والعمل لإدراك أهمية المنهج التكاملي في صياغة مقررات الدراسات العربية في جامعاتنا.

2- تجليات أزمة التخصص في مقررات الدراسات العربية بالجامعة المغربية

أولاً: من الأدب العربي إلى الدراسات العربية

لقد سمي التخصص في علم اللغة قبل سنوات في الجامعات المغربية بالأدب العربي، ثم تحول إلى الدراسات العربية، وفي هذا التحول إشارة إلى التوجه نحو التخصص وتفكيك المعارف وتدكيكها. ولعل ما يبرر هذا

² يذهب طه عبد الرحمن بدوره في نقد الحداثة الغربية إلى هذا الاتجاه؛ حيث أسهمت في نظره في قطع المتصل وفصل المتكامل في إطار مشروع الفصل الشامل، فصل السياسة والفن والحياة عن الدين والأخلاق.

³ طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013م، ص 53-طه، عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000م، ص112-طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية: النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2014م، ص12-حسن فتحي ملكاوي، مفاهيم التكامل المعرفي، ص23

⁴ همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، ص 109

الاعتقاد هو أن الأدب قديما كان يطلق على علوم العربية بمختلف أفانينها. ففي نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس جاء صاحب المفتاح ليجمع في كتابه علوم العربية تحت علم واحد سمي بالأدب، مؤكدا تكامل هذه العلوم وإن تعددت وتشعبت، قال: "وبعد فإن نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة، وصعوبة فنون وسهولة، وتباعد طرفين وتدانيا، بحسب حظ متوليه من سائر العلوم كاملا ونقصانا، وكفاء منزلته هنالك ارتفاعا وانحطاطا، وقدر مجاله فيها سعة وضيقا"⁵، ثم يضيف وهو يحدد العلوم التي حواها المفتاح، فقال: "وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة"⁶، ما رأيته لا بد منه، وهي عدة أنواع متأخدة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، وقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أر بدا من التمسح بهما. وحين كان التدرج في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما"⁷. ولا عجب أن يؤكد السكاكي أهمية علم الأصوات بالنسبة لباقي العلوم العربية، فقد أورد مخارج الحروف وصفاتها، واعتبر ذلك شرطا للحديث في باقي القضايا. وقال السوطي في الأشباه والنظائر "وعلوم الأدب على ما ذكرها العلماء هي (اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم"⁸.

ومن المعلوم أن الإشكالات المنهجية التي رافقت الانفتاح على الدرس اللساني الحديث، زادت من تقاوم الأزمة، حين تم الفصل بين تخصص اللسانيات وتخصص الأدب، فهذا الفصل في نظر الطالب يغني المتخصص في اللسانيات من الاطلاع على الموضوعات التي يدرسها الطالب في الأدب، في حين يعتقد المتخصص في الأدب أنه معفي من معرفة القضايا اللسانية، وقد يبرر عززه في النحو بتخصصه في الآداب وليس علم اللغة. والحقيقة التي يجهلها كلا الطرفين هي أن "الأدب واللغة صنفان لا غنى لأحدهما عن الآخر، فدارس الأدب لا بد له من اللغة، لكي يفهم الأدب ويتبين معانيه وألفاظه وعباراته، ودارس اللغة لا بد له من الأدب فهو المعين الذي لا ينضب والمنبع الذي لا يجف لكي يستقي منه لغته وقواعده واستشاداته"⁹. وإذا كان الفصل بين الأدب واللسانيات من المهالك في تعليمنا الجامعي اليوم، فإن الفصل بين المستويات اللسانية من أشد هذه المهالك على الطالب في الدراسات العربية في المستقبل القريب، حيث يصبح التخصص في التركيب مبررا لجهل الطالب بمخارج الأصوات، ويصبح التخصص في الصرف

⁵ السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص5

⁶ قال السيوطي: (وقد قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأتباري علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض والقوافي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تح عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص5

⁷ السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص 6

⁸ جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تح عبد العالي سالم مكرم، ص5

⁹ سليمان محمد سليمان، أثر الأدب في التعقيد اللغوي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2015، ص5 (المقدمة)

العربي مبررا لجهل الطالب بنظريات الصرافة في الدرس اللساني الغربي، أو يصبح التخصص في البلاغة العربية مبررا مقبولا لجهل الطالب بأعلام النقد وشعراء العرب.

ثانيا: في تفرع وحدات المقرر بين النظام القديم والحديث

بالإضافة إلى تحول شعبة العربية بالجامعة المغربية من الأدب العربية إلى الدراسات العربية وتجليات النزوح نحو التخصص في ذلك، يتأكد هذا النزوح كذلك من تفرع بعض المواد والوحدات، وتغيير أسمائها من عناوين أكثر شمولاً وسعة إلى عناوين في غاية الدقة من التخصص.

فقد تحولت مادة مدخل إلى اللغة وعلومها في النظام القديم إلى وحدتي النحو ومدخل إلى اللسانيات في النظام الجديد، وتحولت مادة تاريخ الأدب العربي إلى وحدة مدخل إلى الأدب العربي، ومادة مدخل إلى العلوم الإنسانية إلى وحدتي البلاغة والعروض، ومادة منهجية العمل الجامعي والإعلاميات إلى مادة اللغات، ومادة العلوم الإنسانية إلى مادتي فقه اللغة والفلسفة ومادة تاريخ النقد الأدبي والمناهج إلى مادة الشعر القديم والحديث، ومادة الأدب العربي ومادة سرد قديم وحديث. وسمي المشروع المؤطر أي بحث الإجازة في النظام القديم بمشروع نهاية الدروس والثقافة المقاولاتية؛ حيث يفتح الآفاق المرسومة حالياً أمام الطلبة.

إن خطورة هذا التحول لا يقتصر فقط على مسألة تفرع المعرفة وتفكيكها، والإسهام في صناعة طالب غير ملم ببعض القضايا الضرورية في إطار تداخل المعارف وتكاملها، بل تعدى ذلك إلى استبعاد قضايا ضرورية في مسألة المعرفة ومنها فلسفة العلم، وابستمولوجيا المعرفة، التي قد تكون موضوع بعض المواد المستبعدة من قبيل اللغة والعلوم الإسلامية، ووحدة العلوم الإنسانية وكل الوحدات التي تنظر إلى المعارف في شموليتها وسياقاتها ومنطلقاتها وخلفياتها.

ثالثا: الطالب وأزمة التخصص الدقيق

إذا كانت العلوم في الحضارة الإسلامية كلها نبعث من القرآن الكريم، وأن هذه العلوم كانت عبارة عن منظومة واحدة متكاملة يكمل بعضها بعضا، ويخدم بعضها بعضا خدمة للنص القرآني، وتقرباً إلى الله، فإن أزمة التخصص وجهت الطلاب إلى تخصصات ضيقة، لا يستفيدون مما يدرسونه، ولا يفيدون البحث العلمي في شيء، وذلك لأسباب منها:

اقتصارهم على البحث في الغاية مع فقدان الوسيلة: وينطبق هذا الصنف على الطلبة في التخصصات غير علوم اللغة، منها العلوم المادية والعلوم الشرعية، حيث يبحث عدد كبير منهم في علوم القرآن والتفسير والأصول والفقه، مع جهله بأبسط القواعد اللغوية والنحوية والبلاغية، وهو سعي باطل ما دام الطالب في العلوم الشرعية لم يمتلك علوم اللغة باعتبارها مفتاحاً لفهم النص الشرعي، وآلة لفهم والوصول إلى الحقائق.

اكتفأؤهم بالبحث في الآلة في ذاتها مع الجهل بالغاية: وينطبق هذا الصنف على طلبة الدراسات العربية حيث يتوقفون على دراسة اللغة من أجل ذاتها، ودون بلوغ الفهم الشمولي للظاهرة اللغوية باعتبارها وسيلة وآلة لفهم الوجود والإنسان والمصير.

الاقتصار على البحث في جزء من أجزاء الآلة، أو جزء من أجزاء الغاية، ومنه عدم استيعاب الآلة، واستحالة الإدراك الشامل للغاية: وينطبق هذا الصنف على الطالب الموهل في التخصص، خاصة في اللسانيات الحديثة، حيث بإمكان الطالب أن يبحث في صوت من أصوات العربية ضمن الصوارة أو الصرافة، في حين يجهل بعض القضايا الأساس في التركيب والدلالة وغيرها.

ويلاحظ كذلك وجود خلل منهجي في انتقال التخصص عبر الأجيال، يمكن أن نبين ذلك بنموذج بعض الطلبة الباحثين اليوم في البلاغة الجديدة والأسلوبيات الحديثة، سواء في سلك الماستر أو الدكتوراه، حيث يعتقدون أن البلاغة الجديدة تعفيهم من عناء تصفح الكتب البلاغية القديمة، والإحاطة بقضاياها وأفانينها، ودليلهم في ذلك أنهم يسيرون على المنوال الذي رسمه العماري ومحمد الوالي، وهم في الحقيقة يجهلون أن رواد البلاغة الجديدة سواء في المغرب أو خارج المغرب، استوعبوا البلاغة القديمة وأحاطوا بأصولها وقضاياها، والشأن نفسه في باقي العلوم اللغوية الأخرى، حيث يشتغل الطالب في الصرافة الحديثة بوحدها تبعا لأستاذه، ولا يعلم أن أستاذه درس الرياضيات والمنطق والمعلومات والطب ودرس علوم اللغة قديمها وحديثها قبل أن يتخصص في الصرافة العربية.

إن الخروج من ضيق التخصص إلى سعة الموسوعية يستدعي اتباع خطة منهجية شاملة ومتكاملة، يكون هدفها إعادة التجسير والتفاعل المستمر والعميق بين جميع التخصصات المعاصرة¹⁰، وبينها وبين العلوم القديمة، وبالتالي يمكن إعادة قراءة التراث، أو بالأحرى قراءته وفق الرؤية التكاملية من أجل رسم خارطة جديدة للعلوم والتخصصات تستجيب لحاجيات الطالب العلمية والعملية المستجدة، وهو ما يستدعي -في نظرنا المتواضع- إعادة ترتيب الأولويات وفق منطق العلوم الأصول والأسس التي يُبنى عليها ويبدأ بها، والفروع التي لا تفهم إلا بفهم الأصول، وكذا البحث في العلاقات ونقط الالتقاء بين التخصصات والمعارف. يقول المسكيني "فإن الإشكال اليوم يتمثل في تدريس العلوم على أنها جزر متنافرة، يغيب فيها التكامل، وتقتصر محاولات إيجاد التكامل في تدريس تخصصات متنوعة للطالب، وترك مهمة التركيب وإيجاد التكامل بينها إلى قدرته العلمية والمنهجية، وهذا في نظري يعد خلافا في مناهج التعليم إذ يجب أن تتكبد الجهود لإيجاد التكامل المنشود، خاصة وأن المعرفة في المنهج الإسلامي تعد مشروعا مفتوحا وجهدا متواصلًا

¹⁰ المسكيني، محمد، مقدمات العلوم: هم الاستقلال ومقصد التكامل، مركز نهوض للدراسات والنشر، الكويت، ص3

وسعيًا مستمرًا من أجل الكشف عن الحقائق. على أن المعرفة في نمو مستمر وهي قد فاضت خارج أسوار الجامعة وعجزت الجامعات على مواكبتها"11.

ولا بد أن تسبق هذه المرحلة مرحلة تشخيصية، تُبدل فيها جهود جماعية لتشخيص واقعنا المعرفي والعلمي في ضوء التخصص، والسعي لإبراز الإشكالات العميقة التي نعيشها، وتقويم المناهج التعليمية في مختلف المستويات الدراسية، ورصد الإشكالات المتعلقة بالتقنت المعرفي وأثره على الطالب، ومن تم البحث في أهمية التكامل المعرفي وتداخل التخصصات، مع العمل على تأسيس منهجية علمية دقيقة وتحديد دقيق للمفاهيم والمصطلحات، والانطلاق من وضع فروض بشأن قيمة مد الجسور بين التخصصات في استشراف مستقبل الإنسان الموسوعي.

خاتمة وتوصيات

نجل في هذه الخاتمة أهم الخلاصات والنتائج المتوصل إليها، ثم نعقبها ببعض التوصيات، وهي كالآتي:

نتائج وخلاصات:

- سعت المقررات الدراسية للغة العربية في الجامعة المغربية إل تكوين الطالب في السنتين الأولى والثانية في بعض المداخل في اللغة والأدب والنحو، على أن يتخصص في الثالثة في الأدب أو اللسانيات
- توجد بعض الاختلافات في المواد والوحدات المقررة في الدراسات العربية بين الجامعات المغربية، وهذا الاختلاف ناتج عن توجهات الأساتذة المدرسين بها وتخصصاتهم.
- تتفرد بعض الجامعات بوحدات مستقلة بينما تعتمد الجامعات الأخرى قضايا فرعية أو عامة من تلك الوحدات، أو مزجها بوحدات أخرى.
- من تجليات التخصص في مقررات الدراسات العربية بالجامعة المغربية انتقالها من الأدب العربي إلى الدراسات العربية، وتفرع المواد إلى وحدات أكثر تخصصًا.
- يعاني الطالب أزمة منهجية في الفهم الكامل والسليم لتكامل علوم اللغة العربية، وذلك راجع إلى الفصل بين المواد الأدبية والمواد اللغوية من جهة، ومن الإيغال في التخصص الدقيق دون الفهم الشامل لهذه العلوم من جهة أخرى.
- إذا كانت العلوم في الحضارة العربية الإسلامية منظومة متكاملة يؤدي فيها البحث في إدراك الغاية إلى الحاجة لإتقان الوسائل والآلات الموصلة إلى ذلك، فإن التخصص الضيق يجعل الطالب إما باحثًا في الآلة أو باحثًا في الغاية، ومع تعميق التخصص يتحول إلى البحث في فروع الفروع وهو ما يجعل امتلاكه للوسائل وبلوغه الغايات مستعصيا.

¹¹ المرجع نفسه، ص5

توصيات:

يوصي البحث بالآتي:

- تشخيص واقع مقررات الدراسات العربية في الجامعات العربية في ضوء التخصص ورصد مختلف الإشكالات والصعوبات والتحديات التي تواجهها.
- تأسيس فرق بحث تعمل على التنظير لمقررات دراسية جامعية جديدة تؤمن بالتكامل المعرفي بين العلوم والمعارف اللغوية، ويكون هدفها تجاوز الأزمة التي يعانيها الطالب في الدراسات العربية اليوم بسبب الفصل بين العلوم اللغوية.
- تأسيس مراكز بحثية في قضية التكامل المعرفي، يكون همها إبراز الصلات والروابط التي تجمع علم اللغة بباقي العلوم الإنسانية والشرعية والمادية من جهة أولى، والعلاقة بين علوم اللغة فيما بينها من جهة ثانية، ولا ينبغي أن يبقى هذا الاهتمام حبيس الاجتهادات الفردية.
- توجيه الطلاب والباحثين للبحث في قضايا التداخل بين علوم اللغة العربية واللسانيات الحديثة، والتكامل بين علوم اللغة والمستويات اللسانية، ومتابعة أبحاثهم وتحكيمها وطبعها وترقيمها.
- فتح المجال للأبحاث العلمية في مجال تصنيف العلوم، والتداخل بين مختلف العلوم والتخصصات، ونقط التقاطع والالتقاء بين مختلف المعارف.
- تنظيم الندوة سنويا في قضية التكامل المعرفي بين علوم اللغة العربية، والتواصل مع فرق بحثية وعلمية، والتنسيق معها لنقل مشروع التكامل المعرفي في مقررات العربية بالجامعة إلى باقي الجامعات العربية.
- تأسيس مجلات ودوريات محكمة في الموضوع لنشر أبحاث الباحثين وتشجيعهم على البحث، والتحديد من أزمة التخصص ودورها السلبي في الفهم الشامل والسليم للظاهرة اللغوية.
- محاولة تقريب هذه العلوم إلى الواقع الذي يعيشه الطالب، فالإشكال كما يقول عبد الله العروي "إن أوليات هذه العلوم تلقن، لكن بكيفية مجردة، فينتج عن ذلك ذهنية غير مرتبطة بالواقع"12، وهذا هو الشأن نفسه بالنسبة لمجموعة من التخصصات المعاصرة، فإن الطالب يدرس النظريات اللسانية فلا يستوعبها ولا يستطيع أن يفهم علاقتها باللغة ولا بالدرس اللغوي العربي الذي رافقه منذ البداية، وذلك مرده إلى انعدام التكامل بين القديم والحديث.

12 العروي عبد الله، ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2017م، ص 199

المؤتمر الدولي الافتراضي مقررات اللغة العربية في التعليم الجامعي

بيبلوغرافيا البحث

- همام، محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، مركز نماء للبحوث والدراسات، دراسات فكرية (9)، بيروت-لبنان، ط1، 2017م.
- طه عبد الرحمن، الحوار أفقا للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013م.
- طه، عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحدائث الغربية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000م.
- طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية: النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2014م.
- السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تح عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
- سليمان محمد سليمان، أثر الأدب في التقعيد اللغوي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2015.
- العروي عبد الله، ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2017م.
- ملكاوي، حسن فتحي، مفاهيم التكامل المعرفي، ضمن الكتاب الجماعي: التكامل المعرفي: أثره في التعلم الجامعي وضرورته الحضارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تحرير راند جميل عكاشة، ط1، 2012م.
- الزويني، عبد الفتاح، علوم الوحي والعلوم الدقيقة: تجليات التوافق والتداخل، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، السنة الثانية، العدد 4-5، صيف خريف 2017-2018.
- همام، محمد، التداخل المعرفي: دراسة في المفهوم، ضمن الكتاب الجماعي: التكامل المعرفي: أثره في التعلم الجامعي وضرورته الحضارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تحرير راند جميل عكاشة، ط1، 2012م.